الفريد من نوعه في منطقة الخليج لنزلاء المدد الطويلة

«العربية العقارية» توقع اتفاقية مع مجموعة إنتركونتيننتال» لتشييد فندق «ستاي بريدج »

- بوخمسين : متحمسون للاستمرار في العمل مع شريك عالمي في الفندق الجديد
- «ستاي بريدج » واحدة من أعلى العلامات الفندقية وستكون الخيار الأمثل لزوار الكويت

جانب من توقيع الاتفاقية

أعلنت شركة العربية العقارية احدى أكبر شركات التطوير العقاري في دولة الكويت والخليج والمدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية عن توقيع اتفاقية مع مجموعة فنادق انتركونتيننتال العالمية «IHG » إحدى أكبر الشركات الرائدة لإنشاء الفنادق وتشغيلها في العالم لانشاء وتشييد فندق «ستاي بريدج » الكويت ليكون الفريد من نوعه في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي .

وقع الاتفاقية كل من الدكتور عماد جواد بو خمسين ، رئيس مجلس إدارة شركة العربية العقارية، وباسكال جوفان، العضو المنتدب لمجموعة فنادق انتركونتيننتال في منطقة الهند والشرق الأوسط وإفريقيا، وأقيم حفل التوقيع في مقر الشركة بحضور رجل الاعمال ورئيس مجلس ادارة مجموعة بو خمسين القابضة جواد بو خمسين و د. حيدر جمعة الرئيس التنفيذي لشركة العربية العقارية ومن مجموعة فنادق انتركونتيننتال العالمية باستيان بلان و مايا زيادة مدير التطوير بشرق الاوسط وافريقيا وانطوان فلوطي المدير الاقليمي لفنادق انتركونتيننتال في الكويت والمتمثلة في كروان بلازا وهوليداي ان السالمية.

ويمتاز فندق «ستاي بريدج» الكويت المزمع انشائه بانه سيقدم كل ما يحتاجه النزلاء سواء كانوا من رجال الأعمال ام من السياح من خدمة عالمية بأعلى مستوى يتماشى مع مكانة الكويت حيث سيتم تزويده بجميع الأجهزة والتقنيات والمرافق الحديثة لتلبي كافة احتياجاتهم. كما سيتم في تشييد الفندق مراعاة التصميم المعماري ذو الشكل المميز ليكون معلما بارزا وايقونة مميزة من ضمن معالم الكويت.وفي هذه المناسبة، قال الدكتور عماد جواد بو خمسين ، رئيس مجلس إدارة شركة العربية العقارية اننا متحمسون للاستمرار في العمل مع شريك عالمي مثل مجموعة فنادق انتركونتيننتال العالمية في فندق جديد يمثل نقلة نوعية في الخدمة الفندقية ليس فقط على مستوي الكويت بل على مستوي الخليج حيث تعد علامة «ستاي بريدج » واحدة من افضل العلامات الفندقية في العالم التي تقدم خدمات مميزة لنزلاء الفترات الطويلة ،والتي ستكون الخيار الامثل لزوار الكويت في ظل الخدمات النوعية التي سيقدمها الفندق.

واكد د. عماد بو خمسين انه يشرفنا أن نتعاون مع مجموعة فنادق انتركونتيننتال العالمية لتوسيع رقعة حضورها في الكويت ومنطقة الخليج العربي، ولا شك أن تعاوننا مع « انتركونتيننتال» سيكون له أثر كبير في مرافق الضيافة المميزة للكويت ،وبالنظر إلى المكانة المرموقة للمجموعة ، ولهذا فنحن على ثقة بأن فندق «ستاي بريدج » الكويت سيصبح وجهة مفضلة للسياح ورجال الأعمال من مختلف انحاء المنطقة والعالم. واضاف د. عماد بو خمسين ان شركة العربية العقارية حققت انجازا ملحوظا نحو النجاح بهذا الاتفاق والتي سيساهم في احداث نقلة نوعية في الخدمات الفندقية بالكويت وتتماشي مع رؤية الكويت 2035 ،وذلك في اطار استراتيجية ورسالة «العربية العقارية» في المساهمة في اقتصاد الكويت بتشييد فندق جديد، بمفهوم جديد يواكب التطورات التي يشهدها قطاع الفنادق والمنتجعات السياحية في القرن الواحد والعشرين.

واشار الى ان هناك علاقة مميزة تجمعنا مع «مجموعة فنادق انتركونتيننتال العالمية « منذ اكثر من ثلاثين عاما ، ولذا يسرنا ان نعزز هذا التعاون عبر اتفاقية حصرية بانشاء فندق «ستاي بريدج» بمعايير عالمية في الكويت، وذلك يؤكد التزام «العربية العقارية» بتطوير القطاع الفندقي العالي الجودة في انحاء دولة الكويت بما ينسجم مع مختلف الأنشطة والمبادرات لخطة التنمية الحكومية في تنفيذ كويت جديدة أو رؤية الكويت 2035 . ويؤكد الدور الكبير الذي يضطلع به القطاع الخاص في المشاركة في بناء وتنمية كويت المستقبل.واختتم د. عماد بو خمسين تصريحه بان الفندق الجديد سيشكل إضافة حقيقية للمرافق السياحية في الكويت، ويظهر صدق استراتيجية الشركة وحسن بصيرتها في سياستها التوسعية المقبلة، بحيث أثبتت دراسات الجدوى الاقتصادية حاجة البلاد إلى المزيد من المنشآت السياحية والفندقية، لتلبية حاجة المواطن الكويتي، من توفير الترفيه المحلي وتوفير عناء السفر .ومن جانبه قال باسكال جوفان، العضو المنتدب لمجموعة فنادق انتركونتيننتال في الهند والشرق الأوسط وإفريقيا انه يسعدنا عقد شراكة مع شركة تطوير عقاري راقية مثل شركة العربية العقارية، لجلب علاماتنا التجارية «ستاي بريدج» إلى الكويت، ليكون الفندق الافضل في الخليج للعلامة التجارية ، لافتا الى ان الكويت تعد سوقا مهمة لنا في ظل الخطط التي تتبناها الدولة حاليا ، ومواصلة مساعينا الدؤوبة لتوفير تجارب فريدة للزوار الوافدين إلى الكويت بغرض العمل أو الاستجمام.

واضاف غوفان ان فنادق انتركونتيننتال تملك إرثا قويا في الكويت ، والتي تشكل سوقا رئيسا لنا في منطقة الخليج ونفخر بمواصلة شراكتنا طويلة الأمد مع شركة العربية العقارية لإطلاق العلامة التجارية «ستاي بريدج» ، وكذلك توسيع عروضنا للمسافرين المحليين والدوليين على حد سواء، لافتا الى ان القطاع السياحي في الكويت يشهد تطورا سريعا، ولذا نسعى للاستفادة من فرص النمو الهائلة التي تقدمها رؤية الكويت2035 .واشار غوفان إلى ان مجموعة فنادق انتركونتيننتال العالمية لديها علاقة عائلية مع مجموعة بوخمسين القابضة تعود إلى أكثر من 3 عقود عبر اتفاقية حصرية على المدى الطويل لتطوير مزيد من الفنادق في الكويت والتي تشمل 13علامة منها «فنادق ومنتجعات انتركونتيننتال »، و«كراون بلازا»، و«هوليداي إن»، و«هوليداي إن ريزورت»، و«هوليداي إن إكسبريس»، و«ستايبريدج سويتس » و«هولوكس» و «كيمتون» و «افيد» و «هوتل انديغو» و «ايفن هوتيل» و «كانديلود» .

- ملتزمون بتطوير القطاع الفندقي عالي الجودة بما ينسجم مع رؤية الكويت 2035
- القطاع الخاص له دور كبير في المشاركة في بناء وتنمية كويت المستقبل
- الفندق الجديد يظهر صدق إستراتيجية الشركة وحسن بصيرتها في سياستها التوسعية المقبلة
- غوفان : الكويت تعد سوقاً مهمة لنا في ظل الخطط التي تتبناها الدولة حاليا
- فنادق إنتركونتيننتال لديها علاقة عائلية مع مجموعة بوخمسين تعود إلى أكثر من 3 عقود

رغم كل ذلك مازالت المنافسة شرسة وحماية المنتج الكويتي ضعيفة

النقي : المناطق الصناعية تحولت إلى مناطق تجارية بسبب ضعف الرقابة

محمد النقي

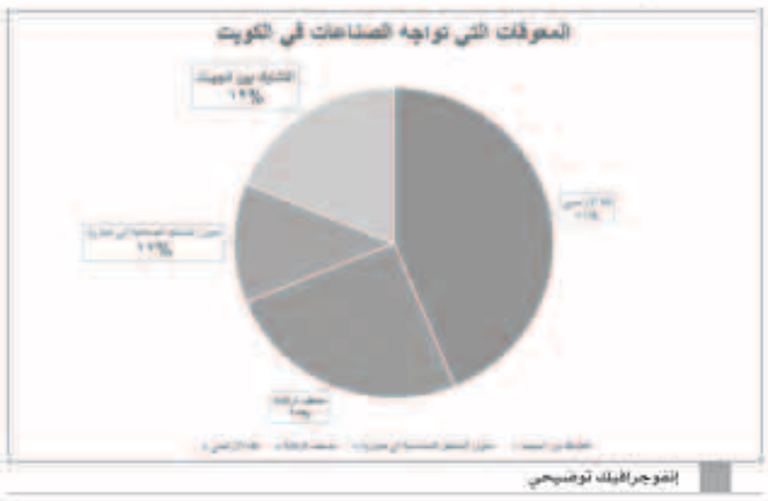

انفوجرافيك توضيحي

- صناعات مهمة للدولة البتروكيماوية والمعرفية والغذائية والمحفزات الكيميائية والمعادن
- الحكومة تقدم الكهرباء للصناعة بأسعار تقل عن كلفتها الحقيقية وبعض المسؤولين يعرقلون العمل

كشف رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة، محمد النقي ان الصناعات الوطنية تتميز بجودة عالية وتنوع كبير واسعار مناسبة مما يتيح لها المنافسة في بعض الاسواق القريبة ولكنها تحتاج لمساندة اكثر ودعم اعلي واهتمام اشد من قبل المسئولين مشيرا إلى ان الكويت تمنح الصناعيين الحوافز بشكل مباشر وغير مباشر مشيرا الي ان المناطق الصناعية تحولت الي مناطق تجارية بسبب ضعف الرقابة وللاسف تحولت الي تجارية بالقانون فالكويت كانت الاولي من انشاء مناطق صناعية ولكن تدخل مجلس الامه في 2009 والغزو كان له اثر علي تاخر الصناعة في الكويت الدول الاخري كانت توصفنا باننا صناعيين واليوم بدأت الدولة تتوجه الي احياء المناطق الصناعية مرة اخري وهناك معوقات لابد تعاون هيئه الصناعة والبلدية لفك الاشتباك وخاصة المدن العمالية التي تحتاج لوسائل ترفيه وخدمات واشار النقي الي ان الواسطة في الترخيص الصناعي سبب كبير لفقدان الصناعيين الكويتيين الحقيقيين لممارسة مهامهم فضلا عن هناك دراسات لتطوير القطاع الصناعي ومازالت في الادراج منذ زمن بعيد اولا – توفير قسائم صناعية باسعار متواصعة رغم التاخير وبعض المعوقات التي يضعها المسئولين رغم توصيات الحكومة بضرورة تفعيل القوانين ومن اهم العوامل لتشجيع التصنيع هي إعداد المناطق الصناعية وتقسيمها وتوفير البنية الأساسية لها كالطاقة والماء والطرق.

فضلا عن ثانيا – توفير التمويل بشروط ميسرة ولذلك قد قامت الحكومة بإنشاء بنك صناعي 1973 باعتباره آلية من آليات التصنيع وأداة لتنفيذ السياسة العامة بسعر فائدة منخفض 3.5%. ولا سيما ان ثالثا – توفير الحماية للسلع في حالة المنافسه فضلا عن ان الكويت الدوله الوحيدة عالميا التي وضعت الاعفاءات الجمركية وكانت رابعا –التسهيلات والإعفاءات الجمركية مؤكدا علي ان إعفاء المنشآت الصناعية كلياً او جزئياً من الرسوم الجمركية علي الآليات والمعدات وقطع الغيار والمواد الاولية والسلع الوسطة كانت لها اثر جيد يدفع الصناعيين لعمل صناعات حقيقية فضلا عن إعفاء صادرات المنشآت الصناعية من رسوم التصدير خامسا – الدعم والحوافز من خلال دعم أسعار بعض المدخلات واشار النقي ان الحكومه تقدم الكهرباء للصناعة باسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، فتقدم الكهرباء بسعر فلس لكل كيلو واط. ساعة في منطقة الشعيبة الصناعية وبسعر 2 فلس لكل كيلو واط. ساعة في المناطق الصناعية الأخرى، في حين إن التكلفة الحقيقية لإنتاج كيلو واط ساعة. اي تكلفة الفرصة البديلة تراوحت بين 18 فلسا و32 فلسا. سادسا – حوافز الأفضلية في المشتريات الحكومية سابعا– الدعم والحوافز غير المباشرة ثامنا – المساهمة في فتح اسواق جديدة من خلال الملحق التجاري في الدول الاخري تاسعا – توفير بعض الخدمات العامة كالطرق والكباري ووسائل النقل العامة إما مجانا او باسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية. عاشرا – عدم انشاء صناديق مختصة تعني بتمويل القطاع الصناعي ودعمه. وادراج الشركات في البورصه رغم كل الحوافز التي منحتها الدولة مازالت المنافسة الحادة والشرسة التي يواجهها المنتج الكويتي في ظل انفتاح السوق الكويتي على الاستيراد بطريقة كبيرة، دون الأخذ بعين الاعتبار دعم المنتج المحلي اضافة الى الانعكاس السلبي الذي يشكله السوق المفتوح والذي على الرغم من وجود قانون يلزم الجهات الحكومية بشراء المنتج الوطني للمشاريع الحكومية مع اعطائه افضلية بنسبة 10% عن أسعار المنتج الأجنبي، الا ان هذا الأمر غير مطبق على ارض الواقع. واكد النقي على ان اهم الصناعات التي تحتاج إلى تطور كبير هي الصناعة البتروكيماوية والصناعات المعرفية والغذائية وصناعة المحفزات الكيميائية والمعادن الاساسية. بالإضافة الى صناعة المعادن الفلزية غير الحديدية ومن المفترض ان تسهم تلك الصناعات بإحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي وزيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي العام ليبلغ 9.3% سنويا فيما سيزيد حجم الاستثمار الإجمالي الصناعي ليصل إلى 2 مليار دينار بحلول 2020 وبمتوسط سنوي قدره 400 مليون دينار، وقال النقي ان الصناعات المعدنية الأساسية واحدة من اهم الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي.ومن المتوقع ازدياد الطلب العالمي على الألمنيوم بشكل خاص بنسبة 8% سنويا، ما سيؤدي إلى ازدياد الطلب على المنتج الخليجي في الأسواق العالمية.

«هيئة الأسواق»: نجري تعديلات لتسهيل دخول المستثمرين وتطوير البيئة الاستثمارية

أكدت هيئة اسواق المال الكويتية ان التعديلات التي تقوم بها لتسهيل دخول المستثمرين الاجانب من عملاء امناء الحفظ الدوليين للسوق الكويتي يساهم بتطوير البيئة الاستثمارية والمالية في البلاد.

وقالت الهيئة في بيان صحفي انها قامت بإصدار القرار (2018/135) بشان تعديل بعض أحكام الكتاب الأول (التعريفات) والكتاب ال16 (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية للقانون (2010/7) بشأن إنشاء الهيئة وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهم.

وأوضحت أن تلك التعديلات تأتي ضمن سلسلة التطوير والاصلاحات المستمرة لتنظيم نشاط الاوراق المالية معتبرة أن هذا التعديل نتاج لعمل مشترك قامت به الهيئة والشركة الكويتية للمقاصة.

واشارت الى اهمية هذا التعديل الذي يعتبر خطوة مهمة في طريق تطوير منظومة أسواق المال من خلال المبادرات والتغييرات التي تقوم الهيئة بتطبيقها ضمن مشروع تطوير السوق بالتعاون مع (الكويتية للمقاصة) وشركة بورصة الكويت.

وأفادت بأنها استلمت العديد من الملاحظات من قبل جهات أجنبية مختلفة وأمناء الحفظ لتطوير هذا الجانب مبينة انها قامت بعمل مشترك مع (الكويتية للمقاصة) لبحث وتحسين آلية فتح حسابات التداول مع مراعاة المتطلبات الأساسية للقانون ولائحته التنفيذية.

ولفتت الى أن مجلس مفوضي الهيئة اقر في اجتماعه ال34 لسنة 2018 المنعقد في 31 أكتوبر الماضي بعض التعديلات على الفصل الثالث والتي تمثل ابرزها في استثناء صانع السوق من نطاق تطبيق الفصل الثالث من الكتاب العاشر بالنسبة للأوراق المالية.

وقالت ان المجلس اقر ايضا تعديل للهلة الزمنية المتاحة لتقديم الشركات المدرجة لتصبح خلال «خمسة أيام عمل» بدلا من «فورا» علاوة على الإفصاح عن جميع الأسهم التي يمتلكها في الشركات المدرجة هو وأولاده القصر.

وأوضحت الهيئة ان تلك الاصلاحات ساهمت في ترقية تصنيف الكويت إلى سوق ناشئ من قبل شركة (فوتسي) اضافة إلى تحسن ترتيب الكويت في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية من المرتبة 81 إلى 72 حسب تقرير ممارسة انشطة الأعمال لعام 2019 الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

من جانبها قالت شركة المركز المالي الكويتية إن بورصة الكويت حافظت على استقرار عوائدها منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه بنسبة 7 في المئة مدعومة بإدراجها في مؤشر (فوتسي للأسواق الناشئة) على الرغم من تراجعها في شهر أكتوبر الماضي بنسبة 7ر1 في المئة.وأضافت الشركة في تقريرها الصادر أن جميع الاسهم القيادية في بورصة الكويت سجلت نتائج سلبية في أكتور الماضي في حين سجل سهم بنك بوبيان عوائد منذ بداية العام بلغت 7ر26 في المئة وهو الافضل اداء بين الاسهم القيادية.

وأوضحت أن مستويات السيولة في أسواق الكويت تراجعت خلال الشهر ذاته ماأدى الى انخفاض متوسط قيمة الاسهم المتداولة يوميا بنسبة 25 في المئة مقارنة بشهر سبتمبر الماضي بعد التعديل الخاص بالادراج في مؤشر (فوتسي).

وعلى صعيد أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بينت الشركة أن مؤشر (ستاندرد آند بورز) للأسواق الخليجية ارتفع بصورة طفيفة بنسبة بلغت 1ر0 في المئة لشهر اكتوبر الماضي لتسجل مكاسب المؤشر الاجمالية هذا العام بنسبة 8ر9 في المئة.

وذكرت أن السوق القطري كان الافضل اداء خلال أكتوبر الماضي حيث ارتفعت عمليات البيع المستمرة في أسهم الاسواق الناشئة بنسبة 5 في المئة مما ساعد السوق في تحقيق عوائد بلغت نسبتها 9ر20 في المئة.

واشارت إلى تراجع مستوى الاسهم في سوق دبي حيث انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 8ر1 في المئة خلال الشهر وبنسبة 4ر17 في المئة منذ بداية العام حتى تاريخه في حين لوحظ تقلب الأسواق السعودية خلال أكتوبر الماضي بفقدانه 2ر1 في المئة.ولفتت إلى تراجع مؤشرات أسواق ابوظبي والبحرين وعمان بنسبة 7ر0 و 8ر1 و 7ر2 في المئة على التوالي خلال الشهر ذاته.